محمد بن مبارك: توفير الإمكانات والدعم للارتقاء بمخرجات "بوليتكنك"

ترأس نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس لجنة تطوير التعليم والتدريب سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة في مكتبه بقصر القضيبية أمس اجتماع اللجنة، الذي استعرض في بدايته تقرير التقدم المؤسسي لكلية بوليتكنك البحرين، والذي يبين مدى الإنجاز المتحقق في تطوير عمل الكلية والتحديات التي تواجهها والتطلعات المستقبلية لها.

وأكد سمو نائب رئيس مجلس الوزراء ضرورة وضع الإمكانات كافة والدعم المطلوب للارتقاء بمخرجات الكلية من الطلبة القادرين على المنافسة في سوق العمل.

كما استمعت اللجنة إلى تقرير سير عمل اللجنة الفرعية المكلفة بمتابعة تنفيذ إستراتيجية تحسين فرص التوظيف ومواكبة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل، والتي تهدف لتكامل الجهود والتنسيق بين مبادرات تطوير التعليم والتدريب والجهات المعنية في قطاعي التعليم والعمل كافة بهدف تحسين فرص الخريجين في سوق العمل.

وأكد سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ضرورة دعم مبادرات تطوير التعليم والتدريب وتجاوز معوقاتها والتحديات التي تواجهها؛ لضمان تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها.

تسجيل ابتكارات الطلبة كبراءات اختراع بدءاً من العام المقبل

• وزير التربية

قال وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي إن الوزارة وفي إطار رعايتها ودعمها للمشاريع والاختراعات والتجارب الطلابية المتميزة تبدأ في العام الدراسي المقبل 2013–2014 إطلاق مشروع "براءة اختراعي"، وهو مشروع يعنى بتسجيل ابتكارات الطلبة العلمية وغير المسبوقة بصورة رسمية.

وأضاف أن هذا المشروع ينفذه مركز رعاية الطلبة الموهوبين ويشمل جميع طلبة المدارس الحكومية والخاصة من المراحل الدراسية الابتدائية والإعدادية والثانوية، والذين سوف يقدمون مشاريع ابتكارية غير مسبوقة في مجالات عديدة تشمل الكمبيوتر، الروبوت، العلوم بتفرعاته في الكيمياء والفيزياء والأحياء، البيئة والفلك، الإلكترونيات والكهرباء.

وأوضح الوزير أن مركز رعاية الطلبة الموهوبين سوف يتابع أعمال وابتكارات الطلبة المقدمة، وذلك من خلال اللجنة المختصة بدراسة هذه الأعمال، كما سيتم التعاون مع الجهات ذات الصلة بالابتكارات العلمية في جامعة البحرين، وجامعة الخليج العربي، وكذلك بمعهد البحرين للتدريب وبوليتكنيك البحرين، مضيفاً أن دعم ابتكارات الطلبة غير المسبوقة يشمل تقديم الاستشارات الفنية والقانونية لمساعدتهم على تسجيل براءات اختراعاتهم بصورة رسمية لدى الجهة المختصة، وهي إدارة الملكية الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة.

ونوه الوزير إلى أن مشروع "براءة اختراعي" يمثل خطوة متقدمة في تشجيع الطلبة على توظيف أساسيات البحث العلمي وتقديم أعمال مبتكرة تعكس ما يتمتعون به من قدرات علمية وأفكار خلاقة، كما يمثل توثيق ابتكارات الطلبة ضماناً لحقوقهم العلمية والفكرية وتميزهم في تقديم طرق إبداعية تسهم بتطور المجتمع.

بحث التعاون الجمركي بين البحرين والسعودية

المنامة – وزارة المالية: اجتمع وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة صباح أمس مع مدير عام الجمارك بالمملكة العربية السعودية الشقيقة صالح الخليوي، وذلك بحضور رئيس الجمارك الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وعدد من المسؤولين بوزارتي المالية والداخلية.

تم خلال الاجتماع بحث سبل تعزيز التعاون المشترك بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية في المجالات المالية والجمركية، والتأكيد على أهمية اتخاذ خطوات محددة لتسهيل استكمال إجراءات المسافرين ونقل البضائع على جسر الملك فهد، وذلك على النحو الذي ينعكس بصورة إيجابية على هذا المرفق الحيوي المهم الذي يربط بين البلدين الشقيقين ويعزز التعاون والتواصل فيما بينهما ويدعم الاقتصاد الوطني لكل منهما. وأعرب الوزير عن تقديره للجهد البناء الذي يقوم به الجانب السعودي في هذا الصدد، وحرصه على تهيئة العوامل اللازمة كافة؛ لضمان انسياب حركة السفر والشحن عبر جسر الملك فهد، وتذليل أي صعوبات في هذا المجال.

• وزير الداخلية مستقبلاً مدير عام الجمارك السعودية

وزير الداخلية يستقبل مدير عام الجمارك السعودية ويشيد بالعلاقات

خطة تطوير جسر الملك فهد تبدأ 2014 وتستغرق 3 سنوات

المنامة – وزارة الداخلية: استقبل وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة بحضور وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة بمكتبه بديوان الوزارة صباح أمس، مدير عام الجمارك بالمملكة العربية السعودية صالح الخليوي، ورئيس الجمارك الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة.

ورحب الوزير بالخليوي، مشيدا بالعلاقات الوثيقة والتاريخية التي تربط بين البلدين الشقيقين، والتي تشهد تنامياً مستمراً في عهد القيادتين الحكيمتين، وما تبذلانه من اهتمام ورعاية لمصالح المواطنين والمقيمين.

وتم خلال اللقاء تقديم شرح لوزير الداخلية حول خطة تطوير جسر الملك فهد، الذي يعتبر أحد المشاريع التطويرية التي تهدف إلى تسهيل حركة النقل والتنقل عبر الجسر، واستيعاب الأعداد المتزايدة للمسافرين من خلال زيادة عدد المسارات، لتصل بعد الانتهاء من المشروع إلى 60 مسارا للسيارات الخاصة، كما ستخصص مسارات وبوابات للباصات وساحات ومظلات تفتيش جمركي تستوعب أكثر من 600 شاحنة، بما يضمن سرعة إنجاز المعاملات وبأعلى مستوى من الدقة والسرعة، وسوف يدخل المشروع حيز التنفيذ مع بداية العام المقبل من خلال تنفيذ المرحلة الأولى المتمثلة في عملية الردم، وذلك بعد الانتهاء من استكمال جميع الإجراءات، ومن المتوقع الانتهاء من مشروع تطوير جسر الملك فهد خلال 3 سنوات.

كما اطلع الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة على الإجراءات التي تم اتخاذها حول مشكلة تكدس الشاحنات، حيث تم تخصيص أرض لفرز وتنظيم الشاحنات من قبل وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الداخلية، والتي تقع بالقرب من بوابة الرسوم الجانب البحريني، وتستوعب 200 شاحنة، وسوف تساعد على سرعة مرور الشاحنات ومعالجة مشكلة تواجدها في الأحياء السكنية، كما تم الاتفاق على آلية تسيير حركة الشاحنات بين جمارك مملكة البحرين وجمارك السعودية على أن يكون مرور الشاحنات المحملة بالبضائع التي تحتاج إلى تراخيص من جهات أخرى كالصحة والبيئة والتجارة وغيرها من الساعة 7 صباحا إلى الساعة 2 مساء، والشاحنات التي تحمل ذات الصنف الواحد مثل الألمنيوم والحديد وباقي الصناعات الوطنية، فإنه ستكون حركتها من الساعة 3 مساء إلى الساعة 9 مساء، أما بخصوص الشاحنات الفارغة فسيسمح لها بالمرور من الساعة 9 مساء إلى الساعة 2 صباحا، وسيتم تطبيق هذا النظام بعد تجهيز الأرض التي تم تخصيصها خلال أسبوعين من تاريخه.

وأعرب وزير الداخلية عن شكره وتقديره للجهود الطيبة التي تبذلها جمارك السعودية ومؤسسة جسر الملك فهد بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية، وعملها المتواصل على رفع مستويات الأداء في تقديم الخدمات الجمركية، وتسهيل حركة عبور الأشخاص ونقل البضائع، مشيرا إلى الاهتمام الذي توليه الحكومة لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة تكدس الشاحنات على جسر الملك فهد، ووجه إلى ضرورة التنسيق والتعاون لتسهيل الحركة على جسر الملك فهد، وخصوصا خلال المناسبات والإجازات الأسبوعية، هذا إضافة إلى أهمية توظيف التقنيات الفنية الحديثة لتسهيل الإجراءات الأمنية والجمركية بما يعمل على تحقيق الانسيابية المطلوبة في حركة عبور المركبات والشاحنات.

من جانبه، أعرب مدير عام الجمارك بالمملكة العربية السعودية عن شكره وتقديره لوزير الداخلية على هذا التواصل والتنسيق لحل مشكلة تكدس الشاحنات على الجسر، وتوجيهاته السديدة نحو سرعة التعامل مع أي مشكلة، بما من شأنه تسهيل مرور المسافرين والشاحنات على جسر الملك فهد. وحضر اللقاء عدد من المسؤولين من الجانبين.

مشيدًا بالتوصيات الداعية لتشديد العقوبات على الإرهاب

صلاح علي: شعب البحرين متمسك بوحدته وينبذ الفرقة الطائفية

المنامة – وزارة شؤون حقوق الإنسان: دعا وزير شؤون حقوق الإنسان صلاح علي بأن ينعم الله تعالى على البحرين بدوام الأمن والأمان والاستقرار، وبما لا يعكر روحانية الأيام العطرة بدخول العشر الأواخر من رمضان بدعوات شق الصف والتفرقة وتمزيق الوحدة الوطنية.

وأشاد الوزير بالتوصيات التي أقرها المجلس الوطني البحريني في اجتماعه الاستثنائي الذي عقد صباح أمس لبحث تشديد العقوبات الرادعة للأعمال الإرهابية التي تعرضت لها البحرين لحماية المجتمع من العمليات الإرهابية، والتي جاءت استجابة لنداء شعبي لمحاسبة العابثين بمقدرات الوطن والمواطنين والمحرضين على العنف والإرهاب.

كما أشاد بالتوجيهات السامية التي أصدرها عاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة لجميع من يعنيهم الأمر للعمل على وضع التوصيات موضع التنفيذ بالسرعة الممكنة من خلال القنوات الدستورية والقانونية المتوفرة لحماية السلم الأهلي والوحدة الوطنية من مخاطرهما.

وتحدث الوزير عن أن البحرينيين متمسكون بالوحدة الوطنية، وأخلاقياتهم تنبذ دعوات الفتنة وإشاعة الكراهية في صفوف مكونات المجتمع، وقد أثبت شعب البحرين بمختلف ألوانه وأطيافه ومكوناته وقفته التاريخية المشرفة مع إرادة الوطن وانتمائه العروبي ووحدة ترابه والانحياز للشرعية التاريخية والديمقراطية، من خلال ما سطره من ملحمة وطنية خالدة قلبت المعادلة على من أراد أن يحيك المؤامرة والدسائس ضد وحدة واستقرار وأمن المملكة.

ودعا الوزير شباب البحرين إلى ضرورة الوعي بالتحديات الماثلة على أرض الواقع والمخاطر التي تحدق بالوطن، وعدم الانجرار للدعوات التي لا تريد الخير للوطن ولا تحافظ على تماسك أبناء شعبه أو تعكر صفو وحدته، من خلال ما تنتهجه من تمرد على القوانين وممارسة العبث والتخريب بالممتلكات العامة والخاصة، أو إرهاب السكان من مواطنين أو مقيمين أو زوار، أو الإخلال بالأمن والسكينة الاجتماعية، فإن ذلك كله يضر بالنسيج المجتمعي، ويعيد الجهود الوطنية المبذولة من مختلف مكونات المجتمع والدولة للوصول إلى نتائج جدية بأجندة حوار التوافق الوطني إلى المربع الأول، وذلك بسبب استمرار نهج التأزيم والتصعيد الميداني بلغة العنف والحرق والتخريب والتكسير والإرهاب، داعيا الوزير إلى أهمية التعقل والحكمة والانحياز لكل ما من شأنه خدمة أمن واستقرار البحرين في سبيل الحفاظ على الأرواح والممتلكات وصون المنجزات الحضارية والمكتسبات الحقوقية، وذلك يعتبر من أسمى مرامي الشهر الفضيل الذي يجب أن يكون مناسبة للوحدة والائتلاف بين القلوب والتواد والرحمة والمغفرة، وليس مناسبة للتفرقة والتشتيت وزرع العداوات.

• صلاح علي

وقال الوزير إن الأمن والاستقرار نعمة حباها الله تعالى مملكة البحرين منذ القدم ويتعين على الجميع أفرادا ومؤسسات الحفاظ على هذه النعمة، وإننا نقدّر الدور الوطني الجليل الذي تقوم به مختلف الأجهزة الأمنية الساهرة على حماية المنجزات الديمقراطية والمكتسبات الحضارية. وعلى المواطن أن يكون شريكا في حماية أمن مجتمعه؛ لأن الأمن مسؤولية وطنية مشتركة.

وأكد الوزير أن أخلاقيات البحرينيين قائمة على التعايش والتسامح والمحبة، وأن أيّ عوارض تصيب المجتمع ما هي إلا أحداث دخيلة على القيم البحرينية الأصيلة التي تربى عليها البحرينيون، فالأبناء ورثوا من الأجداد والآباء الحرص والتفاني والذود عن حماية الوطن والمواطنين، ولا سبيل للبحرين إلا بوحدة جميع مكونات المجتمع، فالوحدة تصنع القوة وتحفظ الأمن، أما التفرقة والتشتت فإنها تخلق الضعف والوهن.

ودعا الوزير إلى ضرورة إيلاء الأهمية لحماية حقوق جميع سكان البحرين، سواء مواطنين أو مقيمين أو زوار، فالحقوق الإنسانية واحدة لا يمكن تجزئتها أو تفرقتها، ولا يمكن للدولة أن تميز حق طرف أو فئة أو جماعة أو طائفة على حساب آخرين، فالحقوق واحدة والواجبات واحدة، والدستور نص وأكد على ذلك بوضوح، وجاءت التشريعات الوطنية منفذة للنصوص الدستورية المرسخة للمساواة الدستورية بين المواطنين، وأن التخريب والتكسير وإرهاب السكان تعد انتهاكاً صارخاً لمبادئ حقوق الإنسان.

تنفيذا لتوجيهات القيادة الرشيدة بالارتقاء بالمستوى المعيشي

الكعبي يخفض الرسوم البلدية عن 277 أسرة بحرينية

أصدر وزير شئون البلديات والتخطيط العمراني جمعة الكعبي قرارات وزارية بتخفيض الرسوم البلدية عن 277 أسرة بحرينية لا تمتلك مساكن خاصة بها وتسكن في مساكن مستأجرة، وإعفاء من الرسوم البلدية على مدينين وفقا لأحكام قانون البلديات ولائحته التنفيذية والقرارات المنظمة.

وأوضح الكعبي أن هذه القرارات تأتي تنفيذا لتوجيهات قيادتنا الرشيدة والهادفة إلى توفير حياة كريمة لجميع المواطنين عن طريق تخفيف الأعباء المعيشية من خلال رسوم بلدية مخفضة ومنسجمة مع قدرات هؤلاء المواطنين، وكذلك إعفاء بعض ذوي الدخل المحدود من سداد الرسوم مستقبلا أو إسقاط ديونهم القديمة.

وأشار الوزير إلى عدد المواطنين المستأجرين لمساكن، والذين استفادوا من القرارين بشأن تخفيض الرسوم البلدية بلغ 277 أسرة بحرينية، مشيرا إلى أن المستفيدين من تخفيض الرسوم البلدية سيتمكنون من الاستفادة من الخدمات البلدية التي تقدمها الوزارة أسوة بالمواطنين المالكين لمساكنهم.

كما أصدر الكعبي قرار وزاريا بإعفاء مجموعة من المواطنين من سداد رسوم البلدية لاعتبارات إنسانية، وذلك بعد دراسة حالتهم الاجتماعية وفقا للقوانين والقرارات المنظمة، وأوضح أن الإسقاط من الرسوم البلدية للمدينين يتم بناء على أحكام المادة (69) من اللائحة التنفيذية لقانون البلديات، والتي نصت على أنه "يجوز إسقاط كل أو بعض الرسوم المتأخرة والإعفاء مما يستجد منها عن المدينين بها، لاعتبارات إنسانية بناء على طلب من المدين إلى البلدية المختصة بعد التأكد من صحة الاعتبارات التي يستند إليها وإجراء البحث الاجتماعي اللازم". ويصدر بالإسقاط أو الإعفاء قرار من الوزير المختص بشؤون البلديات، كما يجوز لإدارة الخدمات الإدارية والمالية في البلدية المختصة تقسيط الرسوم المتأخرة على بعض المكلفين بها بناء على طلب من المدين بهذه الرسوم لأسباب تقدرها بشرط موافقة مدير عام البلدية، حيث تقوم الإدارة المعنية بدراسة الحالة الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية والمجلس البلدي المختص، ومن ثم يتم اعتماد قرار إسقاط الرسوم وفقا لنتائج الدراسة المشار إليها.

وأضاف الكعبي أن وزارة شؤون البلديات والزراعة وبناء على توجيهات القيادة الرشيدة تسخر الإمكانات والموارد كافة للعمل على الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين، وتحقيق الحياة الكريمة لهم.